



الفصل العاشر

الخطة والحكم



الفصل العاشر

«العيش العشوائي» تعبير يكاد، ورغم قساوة معناه، يختصر أسلوب تعاملنا مع الحاضر والمستقبل. ففيما يفّكر العالم المتقدم عن نفسه وعن غيره، نجدنا، ما نزال غرقى الإهمال والإتكالية القدرية، نسّكر على موائد خطط المنعكستات الشرطية *Reflexes conditionnés* ونرتجل القرارات «المصيرية» فوق نكباتنا والكوارث.

نادرًاً ما ترك فكرنا السياسي صومعة حصريته وأنيته وراح يحلم بالمستقبل. نادرًاً ما اعتمد على الأرقام واعظم من دروسها، نادرًاً ما جرّب حاكم أن يتصرّف تصرّفًا تبدأ خطوطه الأولى في الحاضر وتمتدّ إلى سنوات أطول من عمر ولايته، فيروح «يسلق» الحلول ويطبخ المشاريع ولكن على ناره هو وبحجم زمانه.

إن الخطة أو التصميم عندنا كيان هش، يحاول أن يخيف العشوائين، لكنه يبقى أسير حقيقته، تماماً «كفزاعة» البساتين، التي اعتادت عليها الشعالب والعصافير.

نحن لم نعرف في تاريخنا تلك الخطة المتكاملة التي تمثل تطورنا الذاتي وتكون نتيجة قرار واع مصدره الحكم الذي يختار لنا، عند تقاطع الطرق، الطريق التي ينبغي لنا أن نسلكها. إنَّ تطور مجتمعنا تميّز عبر الزمن بالتجريبية، أي أنه لم يخضع لمخطط توجيهي فكانَت الجماعات تستوحي أعمالها من الضرورات الاقتصادية الطارئة أو من غريزة التتبّه للآتي، لكن هذا الأمر لم يكن شعبنا عن الموجهين والقادة الذين يتوجّب عليهم قيادة الجماعات السائرة خلفهم في اتجاه جديد كلّما رأوها متربّدة حائرة. إنَّ كلامنا عن الخطة يتعدى الخطة بحدّ ذاتها ليتناول واضعها والمسؤول عنها لأنّه، كما يقول أندره موروى «في كلّ مرّة تتقدّم البشرية خطوة يكون فرد قد أوضح للعالم معالم الطريق».

وقبل أن ننبعق في دراسة هذا الموضوع نسجّل في رأس ملاحظاتنا أن الشهابية اعتمدت خطة تنظيمية بدأت بتوزيع الأدوار على جميع عناصرها ومراكز قرارها. وعلى سبيل المثال لا الحصر، وبهدف إعطاء فكرة أولية عن هذه الخطة التنظيمية، نورد عناوين «المهمات» التي استحدثها العهد الشهابي لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية، خطة حاولت أن تُلّمّ بأهم نواحي الحياة الوطنية وقضاياها، وتشيّتاً لهذه الفكرة أوكلت لدائرة الشباب في هذه الوزارة قضايا: النادي الريفي والمهرجانات الاجتماعية ومخيّمات عمل المتطوعين والدورات التدريبية وإنشاء بيوت الشباب، والرحلات الدراسية.

ولدائرة المشاريع القروية قضايا: التحرير و المياه الشفة والطرق الداخلية والطرق الزراعية ومشاريع الري واستصلاح الأراضي والمشاريع الثقافية.

وفي دائرة مراكز الخدمات الإنمائية، خططت الشهابية لقضايا: الدورات التدريبية للعمال الإجتماعيين ومراكز التدريب وإعداد قادة محليين والمراكز الإجتماعية الريفية ووحدات التنمية الريفية ومساعدات الجمعيات التعاونية. هذه الدوائر الثلاث شكلت مصلحة التنمية الإجتماعية.

أما مصلحة الخدمات الإجتماعية، في الوزارة ذاتها، فقد شكلت هي الأخرى ثلاثة دوائر هي: دائرة الإسعاف الإجتماعي ودائرة الجمعيات الخيرية ودائرة مؤسسات الرعاية الإجتماعية، إهتمت وخططت لقضايا: الخدمات الطبية والمراكز الصحية الإجتماعية والتدبير المنزلي والتربية الصحية وحماية الأم والطفل وإيواء العجزة والتدريب المهني ودور الحضانة ومخيّمات الصيف ومكافحة الأمية.

يتحدث الدكتور رينه أنجبيوست عن أسس ومقومات هذه الخطة التنظيمية فيقول: «في المجتمعات البدائية نجد أن لكل قبيلة تنظيمها الخاص ورئيسها، ولا نجد شيئاً فوقهما. ومع تطور المجتمعات المطرد إتساع نطاق الجماعات البدائية شيئاً فشيئاً، وأحکم تنظيمها ووضع تراتبها مع الأيام حتى انتهت إلى المجتمع الحالي المؤلف من جماعات مختلفة لا حصر لها، تshedها شبكة من الملكات معتقدة». ثم يتساءل في مكان آخر: «أليس الرئيس هو من كان كفواً إلى بعد الحدود لتنظيم جماعة من الناس؟».

أيكون التنظيم الذي عناه أنجبيوست شيئاً غير إخراج الجماعة من حالة الفوضى والتشويش وإعطائها طابعاً وحياة خاصين بها، ومن ثم تحويلها إلى مجتمع؟

قد يقال إن الخطة غابت عن حياتنا العامة بحكم كوننا نعادي السلطة التي تفرض علينا الإجراءات الإنضباطية مما منع العهود المتتابعة من التصدي لهذا الميل العفوبي المتأصل في طبعنا. على هذا يجيب «الفرد بوز» Alfred Pose في كتابه «فلسفة السلطة» بقوله: «لما كان النوع البشري أنيساً (قابلاً للألفة) بطبيعته، فإنه يتوق إلى كل ما يؤمن الحفاظ على المجتمع. من أجل هذا أخضع نفسه للموجبات المناقية، ورؤوس ذاته على الطاعة، وخضع لسلطة، لحكم يفرض الموجبات المناقية ويؤمن اللحمة في الجماعة. فالتنظيم يتجاوز إذاً وحاجة كامنة في الطبيعة البشرية، حاجة تولدها غريزتنا الإجتماعية وشعورنا المبهم بمطلبات الحياة في المجتمع ومقتضياته». في الحقيقة، أردنا التأكيد، من خلال إشهادنا بهذا القول، على أن التنظيم



والخطيـط والإـنضباط هي التـصـرـفـات الأـسـاسـية التي تـقـوم عـلـيـها المـجـتمـعـات وـتـسـتـمرـ. يقول بـرـغـسـون: «ـعـلـيـنا أـنـ ذـكـرـ دـائـمـاً أـنـ الـحـيـاة الـإـجـتمـاعـيـة هي من ضـمـنـ التـصـمـيمـ الـخـاصـ بـنـظـامـ النـوـعـ الـبـشـريـ كما هي من ضـمـنـ نـظـامـ النـحلـ، وـأـنـ هـذـهـ الـحـيـاةـ كـانـتـ ضـرـورـيـةـ بـحـيـثـ لـمـ تـتـرـكـ الطـبـيـعـةـ قـبـولـهـاـ أوـ رـفـضـهـاـ لـمـ حـضـرـ إـختـيـارـنـاـ».

وـفـيـ الـوـاقـعـ كـانـ لـاـ بـدـ لـلـجـمـاعـاتـ غـيرـ الـمـنـظـمةـ مـنـ أـنـ تـدـرـكـ يـوـمـاًـ عـقـمـ جـهـودـهـاـ وـسـرـعـةـ زـوـالـ النـتـائـجـ الـتـيـ أـحـرـزـتـهـاـ فـيـ صـرـاعـهـاـ مـعـ الـبقاءـ، تـدـرـكـ وـتـشـعـرـ فـيـ الـوقـتـ نـفـسـهـ بـوـطـأـ الـمـنـازـعـاتـ الـمـتـعـدـدـةـ وـاعـتـدـاءـاتـ الـأـقـوـيـاءـ عـلـىـ الـضـعـفـاءـ، مـاـ يـجـعـلـ حـيـاتـهـاـ غـيرـ مـسـتـقـرـةـ، تـسـوـدـهـاـ فـوـضـيـةـ مـسـتـمـرـةـ. أـمـاـ وـجـودـ خـطـةـ مـوـضـوعـةـ مـنـ قـبـلـ حـكـمـ قـادـرـ فـمـعـنـاهـ حلـولـ الـنـظـامـ مـحـلـ التـشـوـشـ وـالـإـضـطـرـابـ، وـالـعـمـلـ الـمـنـسـقـ مـحـلـ الـجـهـودـ الـمـبـعـثـرـةـ وـيـجـعـلـ بـالـوـسـعـ الـإـقـادـةـ مـنـ إـمـكـانـاتـ كـلـ فـردـ وـإـدـخـارـ الـإـحـتـيـاطـيـ مـنـ هـذـهـ الـإـمـكـانـاتـ وـحـمـايـتـهـ. وـمـنـ الـبـدـهـيـ القـوـلـ، إـنـ الـأـفـرـادـ الـمـجـتمـعـيـنـ يـظـلـلـونـ فـيـ مـتـاهـاتـهـمـ وـدـوـامـاتـهـمـ مـاـ دـامـواـ يـعـمـلـونـ وـلـاـ خـطـةـ تـوجـهـهـمـ. ذـلـكـ أـنـهـ لـاـ يـكـفـيـ لـإـحـراـزـ نـتـيـجـةـ مـرـضـيـةـ أـنـ نـحـشـدـ الـكـفـاءـاتـ، بـلـ يـنـبـغـيـ أـنـ نـدـيرـ نـشـاطـ هـذـهـ الـكـفـاءـاتـ وـنـوـجـهـهـ. لـقـدـ كـانـتـ قـبـائـلـ الـبـرـبرـ غـنـيـةـ بـالـأـبطـالـ الـمـغـاـوـيرـ، وـلـكـنـهاـ كـانـتـ دـائـمـاًـ الـفـرـيقـ الـخـاسـرـ الـمـغـلـوبـ عـلـىـ أـمـرـهـ فـيـ حـرـوبـهـاـ ضـدـ الـفـرـقـ الـمـنـظـمةـ. إـنـ إـتـبـاعـ خـطـةـ عـامـةـ، وـالـعـمـلـ بـهـاـ، إـتـزـامـ غـيرـ مـرـغـوبـ فـيـهـ بـيـنـ جـمـاعـاتـ الـمـسـتـقـيـدـيـنـ مـنـ غـيـابـ أـيـ تـنظـيمـ يـحـدـ مـنـ «ـطـمـوـحـاتـهـمـ»ـ، لـأـنـ الـفـرـدـ، عـادـةـ، فـيـ دـافـعـ مـسـتـمـرـ ضـدـ هـذـاـ حـكـمـ الـذـيـ تـكـرـهـ عـلـىـ الإـذـعـانـ لـهـ ضـرـورـاتـ الـحـيـاةـ الـإـجـتمـاعـيـةـ. وـإـذـاـ أـمـعـنـاـ النـظـرـ فـيـ تـطـوـرـ الـهـيـئةـ الـإـجـتمـاعـيـةـ مـنـذـ نـشـوـئـهـاـ إـلـىـ يـوـمـنـاـ هـذـاـ، نـجـدـ أـنـ تـحـوـلـاتـ عـمـيقـةـ طـرـأـتـ عـلـيـهـاـ وـمـاـ تـزـالـ. فـالـمـجـتمـعـ يـمـشـيـ نـحـوـ مـصـيـرـ أـبـديـ، بـلـ يـمـشـيـ باـسـتـمرـارـ نـحـوـ غـاـيـةـ رـبـماـ كـانـ لـاـ يـعـرـفـهـاـ بـالـضـبـطـ. لـهـذـاـ تـوـجـبـ عـلـيـهـ أـنـ يـخـطـطـ، عـلـىـ ضـوءـ إـمـكـانـاتـ الـحـالـيـةـ وـالـمـسـتـقـبـلـيـةـ، طـرـيقـةـ مـعـرـفـتـهـ وـبـلـوـغـهـ هـذـهـ الـغـاـيـةـ حـتـىـ وـلـوـ تـرـتـبـ عـلـىـ ذـلـكـ الـوـقـوفـ فـيـ وـجـهـ مـطـامـحـ أـعـضـائـهـ الرـئـيـسـيـةـ.

إـنـ الـخـطـةـ هيـ مـنـ الـعـنـاصـرـ الـأـسـاسـيـةـ الـتـيـ تـكـوـنـ وـتـرـكـ أـيـةـ خـلـيـةـ، أـيـةـ مـسـيـرـةـ. فـنـيـ كـلـ مـشـرـوعـ يـتـطـلـبـ عـمـلاًـ جـمـاعـيـاًـ يـنـبـغـيـ لـلـذـينـ يـقـومـونـ بـهـ أـنـ يـوـافـقـوـاـ عـلـىـ إـخـضـاعـ حـرـكـاتـهـ الـخـاصـةـ لـمـشـيـةـ وـاحـدةـ وـلـهـدـفـ وـاحـدـ تـحدـدـهـ قـيـادـةـ وـاحـدةـ.

وـالـخـطـةـ الـتـيـ نـقـصـدـهـاـ، تـعـنـيـ «ـعـلـمـ الـجـمـاعـيـ»ـ بـالـنـسـبـةـ لـلـشـعـبـ، وـتـعـنـيـ «ـالـنـظـرـيـةـ»ـ بـالـنـسـبـةـ لـلـحـكـمـ. أـيـ أـنـهـ بـكـلـمـةـ أـخـرىـ، الـإـلـمـامـ بـالـمـعـانـاـتـ الـو~طنـيـةـ وـالـإـحـاطـةـ بـأـصـفـ الـأـمـورـ الـحـيـاتـيـةـ حـتـىـ أـكـبـرـ الـأـفـكـارـ الـمـسـتـقـبـلـيـةـ. هـذـهـ الـخـطـةـ، لـاـ يـمـكـنـ أـنـ تـكـوـنـ وـلـيـدـةـ يـوـمـ وـلـيـلـةـ، وـلـاـ يـمـكـنـ أـنـ يـسـتـعـاضـ عـنـهـاـ بـعـضـ الـتـصـرـفـاتـ «ـالـطـاوـوـسـيـةـ»ـ وـالـشـعـارـاتـ الـبـرـاقـةـ،



لكل حكم نوح وخطة

نستعيدها من هنا وهناك لنغافّ بها سطحية تعاملنا مع الحياة، بل هي نتيجة جهد دؤوب وفكري يعي الأبعاد الحضارية لوجوده والأعمال البعيدة المعلقة عليه. وغني عن القول أن هذا النوع من الخطط ما زال نادراً في عالمنا العربي الذي صحا فجأة، أوائل هذا القرن، على ضجيج الحضارة الغربية وتصارع الأفكار والأنظمة فيها ووجد نفسه وجهاً لوجه أمام معطيات الحضارة الحديثة بعد قرون من السبات العميق في ظل الإستعمار، التركي والغربي، فكان لا بدّ له من إلتقطاط ما استطاع من الأفكار بغية



الفصل العاشر

اللحاد بعصره، فحاول اختراع الخطط وتقليد المخططين دون أن يكون قد مر بالمراحل نفسها التي قطعها المجتمع الغربي...

إنطلاقاً من هذه الجولة «النظرية» السريعة، نلاحظ أن حيّاتي اللبنانيّة العامة قد تميّزت بغياب التوثيق الإحصائي والدراسات الشاملة. أما المحاولات الإحصائية الممسوحة فإنها غالباً ما تكون غير كافية، غير ملمة بواقع الحال لأنها تُنشر بعد فوات الأوان، وغير جامعه بمعنى أنها تُسقط من حسابها قطاعات أساسية. إن الفردية اللبنانيّة تترجم في الواقع، بعدم إهتمام اللبناني بالتصورات المستقبلية البعيدة المدى ولا في توظيف إمكاناته في مشاريع بطيئة الإفادة، طويّلة الأجل، بل إن كلّ ما يؤخذ به هو أن ينبع بأيام قليلة، ولو لأيام قليلة. ومن ناحية ثانية، إن عزل الدولة وابعادها عن التأثير في النشاط الاقتصادي العام أدى ويؤدي إلى تأخّر وتنصير المؤسسات العامة، فغالب معنى الخطة وجدوها بفعل أن الفردية اللبنانيّة «الممزوجة» بهالة الحرية تؤدي باللبناني إلى اعتبار أي تدخل من قبل الدولة في نطاق أعماله وكأنه مساس بكرامته وإمكاناته.

على أن الإنّاصاف يقضي بتسجيل حقيقة أن الاقتصاد اللبناني لم يكتسب شخصيّته الخاصة إلاّ أثر الإنفصال الجمركي عام ١٩٥٠ مع سوريا وليس منذ الإستقلال السياسي عام ١٩٤٣. هذا الوجود الشاب لاقتصادنا في مجمل نواحيه يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار في أيّة دراسة تقييمية لحياة الوطن.

مع إنطلاقتها الأولى، سعت الشهابيّة إلى وضع خطة وطنية عامة هدفها في مرحلة أولى دراسة الواقع اللبناني إنطلاقاً من معطياته العامة وبالإرتباك على التحليل المناطقي (كلّ منطقة على حدة) ومن ثم، في مرحلة ثانية، إستنتاج الخط العام للمسائل والقضايا الوطنيّة، لكي يتاح لها في مرحلة ثالثة تصوّر الحلول والإجراءات الموجّهة لعملية التنمية. لذا استقدمت بعثة «إيرفـد» (١٩٥٩ - ١٩٦٠) وأوكلت إليها مهمة إعداد دراسة تحليلية شاملة تتناول حاجات وإمكانات التنمية في لبنان، دراسة



ما تزال يتيمة في مكتبة الخطة اللبنانية. إن التحليل المناطقي الذي ركز على دراسة المناطق الريفية، والمدن والموقع الثالثية Tertiaire وأيضاً الثروات الطبيعية والبشرية لكلّ منطقة سمح للشهابيّة بمعرفة حقيقة ووضعية الخارطة اللبنانية

فاستطاعت عبر المقارنة في ما بين المناطق، أن تلمس وتعمق في المشاكل الأساسية لتكوين جغرافيتنا، مشاكل لخصتها بـ ملاحظات ثلاث:

١ - إن لبنان المركزي يتمتع، بالنسبة لبقية المناطق، بوضعية متميزة.

٢ - إن الفرق بين مستوى المناطق الثلاث الأخرى، الشمال والجنوب والشرق، لا يظهر بالطريقة الفاضحة التي ييرز فيها متى قورنت إداتها مع لبنان المركزي.

٣ - إن أهم الفوارق التي تظهر بين وضعيات المناطق، الواحدة بالنسبة للأخرى، إنها (هذه الفوارق) تخفي عبر التمويه الذي يوحي بقلة شأنها، فوارق مهمة في مستويات العيش لها أسبابها الخاصة المتعلقة بالتكوين الداخلي لكلّ منطقة.

على أن هذه الملاحظات، وإن تكن مبدئية في ظاهرها، فإنها كانت في أساس سعي الشهابيّة لإيجاد خطة تضع في سلم أولوياتها العمل من أجل إزالة الفوارق بين

المناطق، وتعمل على تعزيز العوامل الإيجابية للتنمية بإلغاء العوامل السلبية أو بتعديل طبيعة هذه الأخيرة، في كلّ مرّة سمحت الظروف بذلك. هذه العوامل الإيجابية هي:

١ - العامل الإيجابي الأهم هو وجود لبنان، كوحدة ذات سيادة. إنطلاقاً من هذه





الفصل العاشر

الفكرة، بوسع الشعب اللبناني أن يفهم دوره في إستغلال وإستثمار خيراته الطبيعية، ودوره الإيجابي فيما يتعلق بالخدمات العالمية.

على الصعيد العالمي، إن لبنان السيد يشكل مملاً ممتازاً إن من حيث التكوين المتعدد لشعبه وإن من حيث الدور الذي يلعبه كقطة لقاء مميزة بين الشرق والغرب وبين حضارات متعددة. وعلى هذا الأساس فهو يحتل موقعًا ثقافياً لا تستطيع أية دولة في الشرق الأوسط أن تضاهيه أو تحل محله.

٢ - إن فاعالية هذا العامل قد ازدادت بشكل ملحوظ بسبب الوجود اللبناني في عدد كبير من دول العالم. هذا الوجود هو، من دون شك، وجود تجاري يضاف أحياناً إلى نشاط صناعي لا يسْتَهان به.

٣ - فيما يتعلق بتعزيز الموارد البنيوية، إنعتبر الدراسة أن من أهم العوامل الإيجابية:

- التنويع الكبير للمنتجات الزراعية الممكنة بفضل المناخات المتعددة وتتنوع التربة.

- إمكانية زيادة الإنتاج الزراعي بشكل ملحوظ وذلك بحسن استعمال الثروة المائية.

- الجهد الضخم الذي بذله الأجداد على صعيد حفظ الأراضي والعنابة بها.

- الإرادة الأكيدة والمستمرة في تطوير تقني لدى المزارعين.

- المبادرات المستمرة من أجل تطوير استعمال الأراضي تبعاً لطبيعتها وللغاية التجارية المعدّة لها.



الاستقامة، عصب القيادة المؤمنة، مع المطران إيليا الصليبي



المتقدّم في... الرئاسة

٤ - إن بداية تصنيع متفرق بوسعيه أن يمهّد لانتشار صناعي مهم، خصوصاً وأن الرساميل الممكّن توظيفها لهذه الغاية لا يفتقر لها لبنان، وبوسعها أن توفرّ بشكل سريع متى اهتمّ المدخر اللبناني بالأنشطة التي يكون ربحها غير تلقائي كما هي الحال في المضاربات التجارية والمالية.

ولا يكفي كون المستوى التقني العام دون المطلوب، حتى يصرف النظر عن الإهتمام بهذا القطاع، لأن كل الدلائل تبشر بأن المستوى المتتطور يمكن اكتسابه سريعاً وبالنسبة ذاتها عند اليد العاملة والإدارات.



الفصل العاشر

- ٥ - إن الشبكة الدولية التي يكُونها وجودنا في العالم، تؤمّن للبنان تصريفاً سريعاً للمنتجات التي بوسّع زراعته وصناعته وحرفيته أن تقدّمها للسوق العالمية.
- ٦ - بفضل إنتشار التعليم الثانوي، المهني والعلمي، يستطيع لبنان أن يدرب المتخصصين ويهذّلهم لكثير من النشاطات العلمية والتطبيقية. فالخبير والمعاون التقني اللبناني يتمتعان في بعض الدول بحق تفضيلهما على الخبراء والمعاونيـن التقنيـن لدول تفوقـنا وتسـبـقـنا، سياسـياً وعلمـياً.
- ٧ - إن الحسـن «العمـلـاني» - Operationnel العملي والفعـالـ - اللبناني والخبرـةـ التي إكتسبـهاـ اللبنانيـونـ علىـ مـرـ الأـيـامـ، هـذـانـ العـنـصـرانـ، يـطـيـانـ لـبـانـ، مـوـقاـعاـ مـتـمـيزـاـ فيـ مـجـالـ المـضـارـبـاتـ التجـارـيـةـ والمـالـيـةـ المـتـنـوـعةـ.

أما العوامل السلبية التي تؤخر عملية التنمية في لبنان فقد لخصتها دراسة بعثة «إيرفـدـ» بما يليـ:

١ - إن الظروف السياسية للشرق الأوسط تتسبـبـ في حالة إنعدام الإستقرار التي تمـيـزـ الإقـتصـادـ اللبنانيـ. فـالـمنـافـذـ الطـبـيعـيـةـ لـلـبـانـ وـاـطـلـالـتـهـ عـلـىـ السـوقـ العـالـمـيـ بـحـكـمـ كـوـنـهـ مـفـاتـحـ آـسـياـ، بـدـأـتـ تـضـيقـ مـنـذـ أـنـ بدـأـتـ دـوـلـ الـمـنـطـقـةـ بـالـاعـتمـادـ عـلـىـ مـرـاقـئـهـ الـوطـنـيـةـ وـعـلـىـ تـكـثـيفـ نـشـاطـاتـهـ الصـنـاعـيـةـ وـرـغـبـتـهـ فـيـ الـحـصـولـ مـباـشـرـةـ وـدونـ الـلـجوـءـ إـلـىـ لـبـانـ، عـلـىـ مـشـتـريـاتـهـ مـنـ الدـوـلـ الـمـنـتـجـةـ.

إن التعلم المطرد لأصول العمليـاتـ التجـارـيـةـ والمـالـيـةـ والمـصـرـفـيـةـ منـ قـبـلـ رـعـاـيـاـ الدـوـلـ الـأـقـلـ تـطـوـرـاـ وـنـمـواـ يـهـدـدـ بالـحدـ منـ تـأـثـيرـ وـدـورـ رـجـالـ الـأـعـمـالـ الـلـبـانـيـينـ فـيـ الـمـنـطـقـةـ.

٢ - إن شبـكاتـ الـحـضـورـ الـلـبـانـيـ فيـ الـعـالـمـ، هيـ شبـكاتـ شـخـصـيـةـ لاـ تـشـكـلـ تنـظـيمـاـ جـمـاعـيـاـ يـسـمـحـ بـدـرـاسـةـ إـمـكـانـاتـ الـهـجـرـةـ وـالـمـهـاجـرـينـ وـدـورـهـاـ فـيـ الـعـمـلـيـاتـ الـإـقـتصـادـيـةـ الـوـطـنـيـةـ. هـذـاـ مـنـ نـاحـيـةـ ثـانـيـةـ إـنـ





الإرتجال المستمر بوعه أن يمنع اكتسابنا، في الوقت المناسب، للمعطيات التي تسهل عملية تكييفنا مع تغيرات الظروف.

٣ - إن الموارد البنيوية للبنان ما تزال غير معروفة تماماً. فالبحث عن الثروة المعدنية لم يعط حتى الآن إلا نتائج مبدئية. أما الدراسات التي تبيّن نوعية ومؤهلات الأراضي فما تزال مجھولة وفي حكم الغيب. إن الإستعمال الحالي للمياه يتصف باللاعقلانية ويتميز برداءة الأساليب المستعملة في



الفصل العاشر

الحصر والتجميع وبدائلية الأقنية والتمديدات وبالإفراط في الري في بعض الأحيان، هذا بالإضافة إلى أن هنالك قسمًا كبيراً من الأراضي نهشها الإهمال نهائياً أو يكاد. هذه الحالة المتردية تزداد اتساعاً وعمقاً إزاء السياسة العاطفية والقصيرة النظر التي تعتمد في الحفاظ على المواشي (خاصة الماعز) والأراضي.

فتحسين نوعية الحبوب والحيوانات ما يزال غير معتمم. أما استعمال الأسمدة الكيماوية فغالباً ما يؤدي إلى نتائج معاكسة للغاية المستعملة لأجلها. هذا الواقع تضاف إليه النسبة المرتفعة، والمترابطة للأراضي المهملة وبالمقابل إنخفاض في نسبة العاملين في الزراعة.

٤ - في لبنان، إنهزامية واضحة في ما يتعلق بالتصنيع. فالأفضلية المعطاة للعمليات التجارية والمالية، مما تزال تلغي الحاجة إلى أي إقتصاد متوازن. أما النتيجة المباشرة لهذا الأمر فستكون تقحضاً واضحاً في القدرة على التوظيف والتشغيل. فإذا أضيف لهذا النقص إلى تأخر الهجرة وعجزت الزراعة من جذب عن استيعاب الحد الأقصى من اليد العاملة فإن البطالة ستتشكل مع الوقت قضية خطيرة.

٥ - إن النقص في المعرفة الإحصائية سيؤدي إلى إضعاف الإمكانيات الموضوعة لمختلف الوزارات وخاصة وزارة التصميم العام.

٦ - إن ضيق الأراضي اللبنانية، وعدد السكان والضعف الصناعي وواقع التعليم، كل ذلك، يخفف من رغبة خريجي المعاهد المهنية في متابعة التخصص.

٧ - إن الفردية اللبنانية تجعل من الصعب تزايد التجمعات العفوية لمنتجين من أجل التنسيق بين الوسائل والخبرات ومن أجل تنظيم عمليات البيع والشراء. إن البنية



غاب الحكي و ما بقي إلا البكي...



القروية ليست ديناميكية بالنظر إلى التطور الفني وتحسين أوضاع المناطق.

٨ - إن الفرق الهائل في ما بين مستويات العيش (بين المناطق وبين الطبقات الإجتماعية) ينذر بردات فعل ستؤدي، يوماً ما، إلى عرقلة التنمية وتعریض منجزاتها للخطر.

٩ - إن النمو غير المنظم للعاصمة، والتجهيز المنقوص للتجمعات المتناظقة التي يتوجّب عليها عادة لعب دور إستقطابي، يؤدّي إلى تضخّم في النسبة السكينة لبيروت وبهدّد أي جهد عقلاني في سبيل التنمية، بالفشل.

هذه العوامل بشقيّها السلبي والإيجابي ورثتها الشهابية بالإضافة إلى الجو المتآزم الذي خلفته الأحداث الطائفية الدموية عام ١٩٥٨، فسارت إلى وضع تشخيص إجمالي للخلل الوطني العام كانت خلاصته:

أ - إن النمو السكاني يلزم بتصوّر معدل مرتفع لنمو الدخل الوطني.

ب - إن بنية الاقتصاد الذي تطغى فيه العمليات التجارية على ما عادها، تمثّل هزاً لا يلبث أن يتضح على المدى البعيد.

ج - إن كون مواردنا الطبيعية محدودة، يلزمنا بحماية هذه الموارد والتبنّي إلى طريقة إستعمالها.

د - يتوجّب تعليق بالغ الأهمية على العوامل الإجتماعية.

ه - إن الإستقطاب المبالغ به للعاصمة يشكّل خطراً متعدد العواقب.

و - إن الإستعمال العقلاني للمياه والتحيط الشامل للمواصلات يشكلان أهمية بالغة.

ز - إن الحجم الذي تمثّله الخدمات غالباً ما يكون مبالغأً به وغير منسجم مع واقع الحال.

إلا أن هذا التشخيص لم يشكّل كلّ ما في الدراسة من إيجابيات، بل انه أُحقّ بتوجيه عام اعتبر أن التنمية في لبنان تفترض تدخلاً من قبل الدولة، ومشاركة إرادية منسجمة وفعالة من قبل الشعب في الجهد المخصص للتنمية.